



Coalition for the International Criminal Court

www.coalitionfortheicc.org

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

في المغرب: ليلي حنفي

المنسقة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحالف المحكمة الجنائية الدولية

هاتف: +212 661 475 060

البريد الإلكتروني: org.coalitionfortheicc@hanafi

في الأردن: أمل نصار

مسؤولة البرامج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحالف المحكمة الجنائية الدولية

هاتف: +962 799 350 841

البريد الإلكتروني: nassar@coalitionfortheicc.org

في نيويورك: بريجيتا سور

مديرة البرامج الإقليمية، تحالف المحكمة الجنائية الدولية

هاتف: +(1) 646 465 8540

البريد الإلكتروني: suhr@coalitionfortheicc.org

عطا الهندي

ضابط الاتصال لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، تحالف المحكمة الجنائية الدولية

هاتف: +(1) 646 465 8518

البريد الإلكتروني: hindi@coalitionfortheicc.org

في لاهاي: أوريان مايليت

رئيسة قسم الاتصالات، تحالف المحكمة الجنائية الدولية

هاتف: +31 70 311 10 82

البريد الإلكتروني: maillet@coalitionfortheicc.org

للنشر الفوري

7 فبراير/شباط 2012

تحالف عالمي يحث ليبيا على الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية

يجب على ليبيا أن تجعل الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية أولوية

الرباط/نيويورك- دعا تحالف المحكمة الجنائية الدولية- و هو شبكة دولية تضم أكثر من 2500 منظمة من منظمات المجتمع المدني- ليبيا اليوم إلى اظهار التزامها نحو العدالة الدولية وسيادة القانون عن طريق المصادقة على نظام روما الأساسي، و هو الاتفاقية المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية بشأن امتيازات المحكمة وصلاحياتها. وقد اختار التحالف ليبيا لتكون محلا لحملة المصادقة العالمية لشهر فبراير/شباط 2012، وهي حملة شهرية لحث الدول على الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية عبر المصادقة على نظام روما الأساسي.

وفي رسالة أرسلت اليوم 7 فبراير/شباط 2012 لصاحب السعادة مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي، حث التحالف المجلس على اظهار التزامه نحو العدالة الدولية وسيادة القانون من خلال المصادقة على نظام روما الأساسي، المعاهدة المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية، وهي أول محكمة دولية دائمة قادرة على محاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

في الوقت الذي تحدث فيه تغييرات جذرية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يعتقد التحالف أن بإمكان ليبيا تعزيز هذه الحركة المتنامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو إنهاء الإفلات من العقاب عبر الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية.

" ان الانضمام إلى نظام روما الأساسي سيكون متسقا مع التزام الحكومة الليبية إلى احترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان الدستوري"، صرحت بريجيتا سور، مديرة البرامج الإقليمية.

وتم تسليط الضوء في رسالة التحالف على عدد من التطورات المتعلقة في المحكمة الجنائية الدولية في المنطقة خلال العام المنصرم. ومن هذه التطورات انضمام تونس إلى نظام روما الأساسي والاتفاقية بشأن امتيازات وحصانات المحكمة، المؤتمر الدبلوماسي الإقليمي بشأن المحكمة الجنائية الدولية الذي عقد في الدوحة، وتصريحات نبيل العربي، القاضي السابق في محكمة العدل الدولية، حول نية مصر في الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية أثناء تعيينه كوزير خارجية مصر. بالإضافة إلى ذلك، تصريح ممثلون من الكويت وفلسطين عن نيّتهم في الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية.

كما صرحت ليلى حنفي، المنسقة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أنه "يجب على نظام العدالة الجنائية الليبي مواجهة التحديات الجديدة القائمة على بيئة دولية متغيرة. ويجب أن تصبح كل من الشرطة، المدعين العامين، والإطار القانوني عناصر فاعلة في مراقبة المعايير المتطورة لحقوق الإنسان والمساءلة". وأضافت "ان انضمام ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية هو بمثابة حافظ لباقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ضمان القبول العالمي للمحكمة والحصول على صوت أقوى في منظومة العدالة العالمية، والمشاركة في جعل المحكمة الجنائية الدولية آلية دولية فاعلة من أجل العدالة والسلام".

وفي 26 تشرين الأول 2011، أرسل التحالف رسالة إلى صاحب السعادة مصطفى عبد الجليل، حثه فيها على أن تعطي ليبيا الأولوية إلى الانضمام إلى نظام روما الأساسي وذلك على غرار الخطوات التي اتخذتها تونس. وفيما يتعلق بالوضع في ليبيا، فإن مذكرات التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ضد سيف الاسلام القذافي و عبد الله بن السنوسي لا تزال قائمة.

ومع انضمام جمهورية فانواتو في ديسمبر/كانون الأول 2011، يصبح عدد الدول المصادقة أو المنضمة إلى نظام روما الأساسي 120 دولة. حتى الآن، لدى جامعة الدول العربية، التي تتكون من 22 دولة، 4 دول أطراف في نظام روما الأساسي وهم الأردن، تونس، جزر القمر، وجيبوتي. ومن خلال المصادقة على النظام تتمكن ليبيا من المشاركة كدولة طرف في جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية.

خلفية: المحكمة الجنائية الدولية هي أول محكمة دولية دائمة لمحاكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. يوجد حاليا 114 دولة طرف في المحكمة الجنائية الدولية. من أهم مبادئ ولاية المحكمة هو مبدأ التكامل، الذي ينص على أن المحكمة لن تتدخل إلا إذا كانت النظم القانونية الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في التحقيق ومقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويوجد حاليا ستة تحقيقات أمام المحكمة: جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دارفور/السودان، أوغندا، وكينيا، وليبيا. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية إلى الآن 12 مذكرة اعتقال وثلاثة استدعاءات للمثول. وهناك الآن ثلاث محاكمات جارية. وصرح مكتب المدعي العام انه يدرس ما لا يقل عن عشر حالات في أربع قارات، بما في ذلك أفغانستان وتشاد وكولومبيا وساحل العاج وجورجيا وغينيا وهندوراس وكوريا الجنوبية ونيجيريا، وفلسطين. إن تحالف المحكمة الجنائية الدولية هو شبكة عالمية من منظمات المجتمع المدني في 150 بلدا يدعو من أجل محكمة جنائية دولية عادلة، فعالة، ومستقلة، ومن أجل توفير العدالة لضحايا الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: